



عندما أوقف الإضراب انقلاباً: مارس 1920

الإصدار 1.0 · Gewerkschaft Underdog 7 أكتوبر 2026

في 13 مارس 1920، احتل الانقلابيون الحي الحكومي في برلين. ورفضت قوات «الرايخسفير» في برلين التدخل ضدهم، فهدمت الحكومة. وبعد حوالي مائة ساعة، فشل الانقلاب — عقب أكبر إضراب عام في تاريخ ألمانيا، شارك فيه حوالي اثني عشر مليون شخص. وبعد أسبوعين، أمرت الحكومة نفسها القوات بالتوغل في منطقة الرور، حيث تحول الإضراب إلى انتفاضة.

يُعد انقلاب كاب-ليوتفيتز أشهر حالة انهيار فيها انقلاب عسكري في ألمانيا، بينما كان البلد في حالة جمود. واستمر من 13 إلى 17 مارس 1920. لا تندرج هذه القصة في أي نمط مألوف، وهذا ما يفسر على الأرجح سبب ندرة سردها: فالحكومة نفسها التي عادت إلى السلطة بفضل الإضراب، أرسلت بعد أسبوعين قواتاً ضد جزء من المضربين — وكانت بعض هذه الوحدات هي نفسها التي قامت بالانقلاب من قبل.

الوضع الأولي

دولة تفتقر إلى سلطة موثوقة بشكل مستمر

كانت جمهورية عام 1919 تمتلك قوات مسلحة لم تكن قادرة على الاعتماد على ولائها بشكل مستمر. كانت «الرايخسفير» قد نشأت من الوحدات الإمبراطورية؛ وأضيف إليها «الفريكوربس»، أي الوحدات غير النظامية التي تم نشرها في الشرق وداخل البلاد، والتي كان موقفها السياسي معادياً للجمهورية بشكل صريح.

وقد فرضت معاهدة فرساي تقليص حجم الجيش، وبالتالي حل العديد من هذه الوحدات. وبالنسبة للمتضررين، كان ذلك يعني فقدان الراتب والمنصب والهدف.

السبب المباشر والرفض

كان الحل المفروض على لواء إيرهاردت التابع للبحرية هو الدافع المباشر. في ليلة 13 مارس 1920، دخلت اللواء إلى برلين؛ وفي الساعة 6:25 صباحاً سارت عبر بوابة براندنبورغ. وتولى قيادة الحكومة الجديدة المخطط لها مدير المقاطعة العام لشرق بروسيا فولفغانغ كاب و الجنرال فالتر فون لوتفيتز.

وطالبت الحكومة قيادة «رايخسوير» بالتدخل ضد الانقلابيين. وفي الاجتماع الذي عُقد بين وزير الريخسفير غوستاف نوسكي، ورئيس قيادة الجيش فالتر راينهاردت، ورئيس مكتب القوات هانز فون سيكت، كان راينهاردت وحده من أيد ذلك. أما سيكت فقد أبلغ عن مرضه في بداية الانقلاب؛ واستقال راينهاردت لاحقاً.

العبارة التي تُنسب إلى سيكت — «جيش الرايخ لا يطلق النار على جيش الرايخ» — لم يتم إثبات نصحها. ويؤكد هاينريش أوغست وينكلر ذلك صراحةً. أما أن سيكت قد أعرب عن رأي مماثل في المضمون، فهذا أمر مؤكد. ولا جدال في النتيجة: لم تتدخل قوات «رايخسفير» في برلين. وغادرت الحكومة برلين، متجهة أولاً إلى دريسدن، ثم إلى شتوتغارت، حيث وصلت في 15 مارس.

الإضراب

من أعلن الإضراب

من المهم هنا توضيح التسلسل الدقيق للأحداث، لأنه غالباً ما يُروى بشكل خاطئ — حتى من قبل النقابات. صدر نداء الإضراب صباح يوم 13 مارس عن أولريش راوشر، رئيس المكتب الصحفي لمستشارية الرايخ، باسم رئيس الرايخ وكذلك الوزراء الاشتراكيين الديمقراطيين والكتلة البرلمانية. وكان مجلس الوزراء قد اتخذ قرار الإضراب في تلك الليلة؛ ووقع عليه الوزراء الاشتراكيون الديمقراطيون.

وانضم إليهم في فترة ما بعد الظهر الاتحاد العام للنقابات الألمانية بقيادة كارل ليجين و التجمع المشترك لاتحادات الموظفين المستقلين. أما اتحاد الموظفين الألمان فقد أيد الإضراب اعتباراً من 15 مارس. ورفضت القيادة المركزية للحزب الشيوعي الألماني في البداية، ثم عدلت موقفها في 14 مارس، أي في اليوم التالي؛ وقد أضربت بعض المناطق بالفعل قبل ذلك.

لذا، جاءت الدعوة من الحكومة، وليس من النقابات. لكن النقابات هي التي حملت عبء الإضراب.

التأثير

وفقاً للتقديرات السائدة، شمل الإضراب حوالي اثني عشر مليون شخص، مما يجعله الأكبر في تاريخ ألمانيا. توقفت قطارات السكك الحديدية عن العمل، وتوقف توزيع البريد، ولم تصدر أي صحيفة؛ وفي برلين انقطعت إمدادات المياه والغاز والكهرباء.

إلى ذلك أضيف رفض البيروقراطية الوزارية والبنك المركزي الألماني دفع الأموال للقيادة الجديدة. ورفض موظفو البنك المركزي الألماني قبول أوامر الدفع الموقعة من كاب بحجة أن مستشاراً للرايخ يُدعى كاب غير معروف لديهم. ويُنسب رفض دفع الرواتب إلى أقدم وكيل وزارة، ثيودور ليوالد.

في 17 مارس، هرب كاب. استمر الانقلاب حوالي مائة ساعة؛ وتُحسب في الأدبيات المدة بأربعة أو خمسة أيام، حسب التعريف المتبع.

كانت النهاية أيضاً نتيجة تفاوض

وهناك حقيقة غالباً ما تُغفل في ذاكرة النقابات: في 17 مارس تفاوض وزير العدل أوجين شيفر وممثلو الأحزاب في برلين مع ليوتفيتز. وعرضوا تلبية بعض المطالب وأعلنوا عن إمكانية إصدار عفو — دون دعم من الحكومة في شتوتغارت، التي كانت قد رفضت المفاوضات دائماً. وعقب ذلك، استقال لوتفيتز.

وهذا لا يقلل من أهمية الإضراب. لكنه يفسر سبب عدم اتخاذ إجراءات جنائية لاحقاً: فقد أصبح العفو الموعد حقيقة واقعة بموجب قانون «2 أغسطس 1920».

كما أن الإضراب لم ينته مع الانقلاب. بل استمر حتى توصلت النقابات في 20 مارس إلى حل وسط؛ واستؤنف العمل في 22 و23 مارس .

ما كان العامل الحاسم

ما هو العامل الحاسم في ذلك هو أمر مثير للجدل، ولم يُحسم هذا الجدل بعد.

تفسير الإضراب باعتباره السبب

لولا الشلل الذي أصاب البلاد، لكان من الممكن أن تستقر الأوضاع لصالح الانقلابيين . فالحكومة التي لا تستطيع الدفع ولا إصدار الأوامر ولا السماح بحركة المرور، لا تحكم.

التفسير القائم على عدم القدرة على التواصل

يؤكد الرأي المقابل على رفض البيروقراطية الوزارية، وغياب الدعم من البنك المركزي الألماني والقطاع الاقتصادي، وانقسام الجيش الألماني. في هذا التفسير، فشل الانقلاب في المقام الأول لأنه لم يجد تأييداً لدى النخب؛ وقد ساهم الإضراب في تسريع هذه العملية، لكنه لم يكن السبب فيها.

كلا التفسيرين صحيحان، ولا يستبعد أحدهما الآخر. ويمكن التأكيد على ما يلي: من بين الحدين، لم يُنظم سوى أحدهما مسبقاً.

ما تلا النصر

مطالب النقابات

طالب كارل ليجيان بتبعات سياسية. واتفقت النقابات في 18 مارس على برنامج من تسع نقاط: المشاركة في تشكيل الحكومة، إقالة الأشخاص المتورطين من الإدارة والجيش، وتأميم القطاعات الاقتصادية المناسبة. في 20 مارس، تم قبول المطالب الأساسية بصيغة مخففة في إطار تسوية مع الأحزاب الحاكمة. وفي سياسة الحكومة لم تلعب هذه المطالب بعد ذلك أي دور يذكر.

في بعض الأوقات، كان تشكيل حكومة تدعمها النقابات مطروحاً على الطاولة؛ فقد عرض فريدريش إيبيرت على ليجي منصب مستشار الرايخ. رفض ليجي، وكذلك رودولف فيسيل.

هناك أسباب عديدة لعدم تحقق ذلك، وتختلف الآراء حول أهمية كل منها: عدم استعداد قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ومقاومة شركاء التحالف البرجوازيين، ورفض ليجيان نفسه. يضاف إلى ذلك ظرف لا يحتاج إلى تفسير: في انتخابات الرايخستاغ التي جرت في 6 يونيو 1920، خسرت ائتلاف فايمار أغليته؛ وتلا ذلك تشكيل حكومة أقلية برجوازية. وتوفي ليجيان في 26 ديسمبر 1920، بعد تسعة أشهر من الانقلاب.

منطقة الرور

في منطقة الرور، تحول الإضراب العام إلى انتفاضة مسلحة. وكان «جيش الرور الأحمر»، الذي يبلغ قوامه وفقاً للتقديرات المعتادة 50.000 شخصاً، وفي بعض التقديرات أكثر من ذلك بكثير، قد سيطر على المنطقة.

كان من المفترض أن يحل اتفاق بيليفيلد المؤرخ في 24 مارس 1920 — وهو اتفاق منفصل عن مفاوضات برلين — النزاع: تسليم الأسلحة، والإعفاء من العقوبة عن الأفعال التي تمت في إطار صد الانقلاب، وعدم تدخل جيش الرايخ شريطة الالتزام بالشروط، بالإضافة إلى تعهدات في مجال السياسة الاجتماعية.

لكن الاتفاق لم يصمد. في 2 و3 أبريل، اقتحمت قوات «رايخسوير» و«فريكوربس» المنطقة، ومن بينها كتائب البحرية «إيرهاردت» و«فون لوفنفيلد» — أي وحدات كانت قد قامت بانقلاب هي نفسها قبل ذلك بوقت قصير. أسفر قمع

التمرد عن مقتل حوالي 1.000 شخصاً من بين المتمردين وأكثر من 200 بين الجنود. أُقيمت محاكم عسكرية وعمليات إعدام جماعية؛ وقد حظر إبيرت ذلك في 3 أبريل.

كما أسفر الانقلاب نفسه عن سقوط قتلى، حوالي 76 في كيل، وفي 21 مارس وقع «أحد كوبينيك الدموي» في برلين.

الاستنتاجات وتناقضاتها

من الناحية القانونية: هل يجوز الإضراب السياسي؟

لم يكن إضراب مارس نزاعاً عمالياً من أجل الأجور. فقد كان موجهاً ضد سلطة الدولة، وليس ضد صاحب العمل. وهذا بالذات ما يجعله معقداً من الناحية القانونية.

الرأي السائد

وفقاً للسوابق القضائية، لا تحمي المادة 9 الفقرة 3 من الدستور الإضراب إلا باعتباره وسيلة لتحقيق أهداف يمكن تنظيمها بموجب اتفاقيات جماعية. ويفتقر الإضراب السياسي إلى هذا الارتباط؛ وبالتالي يُعتبر غير قانوني. وهناك حجتان تدعمان ذلك: صاحب العمل، الذي يتحمل الضرر، لا يستطيع تلبية المطلب — وفي الديمقراطية، تتخذ القرارات الهيئات المنتخبة، وليس قدرة مجموعات فردية على شل حركة البلاد.

الرأي المعاكس وحدوده

ينص الفقرة 4 من المادة 20 من الدستور الألماني على ما يلي: «يحق لكافة المواطنين مقاومة كل من يحاول القضاء على هذا النظام، إذا لم يمكن منعه من ذلك بوسائل أخرى.» (الترجمة الرسمية: المركز الاتحادي للتثقيف السياسي [bpb]، النسخة العربية من القانون الأساسي) وهناك قيدان يجب مراعاتهما هنا: هذا الحق مقتصر على الألمان فقط، و«هذا النظام» يشير إلى مبادئ المادة 20، وليس إلى أي نظام دستوري.

تمنح الميثاق الاجتماعي الأوروبي في المادة 6، الفقرة 4، الحق في اتخاذ إجراءات جماعية «في حالة تضارب المصالح»؛ ولا يُعتبر هذا الميثاق، وفقاً للسوابق القضائية، قابلاً للتطبيق المباشر في ألمانيا. ويعتبر التأكيد المتكرر من قبل اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية بأن الحظر الألماني لجميع الإضرابات التي لا تهدف إلى إبرام اتفاقية جماعية لا يتوافق مع المادة 6، الفقرة 4، أكثر قابلية للتطبيق من نص الميثاق نفسه.

أما السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فلا يمكن الاعتماد عليها حالياً: ففي قضية «همبرت وآخرون ضد ألمانيا»، قضت الغرفة الكبرى في 14 ديسمبر 2023 بأغلبية 16 صوتاً مقابل صوت واحد بأن لإضراب الموظفين العموميين لا ينتهك المادة 11 من اتفاقية حقوق الإنسان. ولم تعترف المحكمة أبداً بحق في الإضراب السياسي.

ما فرضه شهر مارس 1920 على كلا الطرفين

كان ذلك بلا شك إضراباً سياسياً، وقد دافع بلا شك عن النظام الدستوري.

من يعتبر الإضرابات السياسية غير مسموح بها من حيث المبدأ، عليه أن يوضح ما الذي كان ينبغي أن يحدث في عام 1920. ومن يعتبرها مسموحة، عليه أن يحدد الحد الذي يمكن عنده الضغط على الحكومة من خلال الإضراب عن العمل — لأن هذا الحد هو الذي يحدد من الذي يقرر في الحالات الاستثنائية.

من الناحية الاستراتيجية: النصر دون تحقيق أهداف

كانت النقابات في مارس 1920 في قلب نجاح كامل، ولم تستفد منه إلا قليلاً. ويُستخلص من ذلك درسان متعارضان.

كان المفهوم مفقوداً

إن الحركة التي تستطيع صد انقلاب عسكري، لكنها لا تملك أي تصور عما يجب أن يحدث في اليوم التالي، تترك الميدان لمن يملكون هذا التصور.

كانت الوسائل مفقودة

لم يكن المفهوم ليغير شيئاً، لأن وسائل القوة كانت مفقودة. استطاعت النقابات شل حركة البلد، لكنها لم تستطع حكمه؛ ومن حاول ذلك، لكان قد تسبب في حرب أهلية، كما أظهرت منطقة الرور على نطاق صغير. الهزيمة الانتخابية في يونيو 1920 تدعم هذا التفسير.

بين الاثنين تكمن مسألة تتجاوز عام 1920: هل القدرة على منع شيء ما هي نفسها القدرة على فرض شيء ما؟ التجربة تشير إلى عكس ذلك. المنع يتطلب أن يتوقف الكثيرون في آن واحد. أما فرض شيء ما فيتطلب أن يقوم الكثيرون بنفس الشيء في وقت واحد — وهذا أصعب بشكل واضح.

من الناحية الاجتماعية: من يدافع عن الديمقراطية

لم يأت الدفاع عن الجمهورية في عام 1920 من الجيش ولا من المحاكم. بل جاء من العمال المنظمين، ومن البيروقراطية الوزارية ومن بنك الرايخ — أي من تحالف غير عادي بين الإضراب ورفض العمل الإداري.

وهذا يطرح سؤالاً مزعجاً: إذا فشلت المؤسسات المخصصة لهذا الغرض، فإن الديمقراطية تظل معتمدة على جهات أخرى — من بينها تلك القوى التي تُعتبر وسائلها في الأوقات العادية مصدرًا للاضطراب.

من الناحية القانونية: عدم التناسق في الملاحقة القضائية

لم يتم إجراء أي تحقيق في الانقلاب. لم يصدر سوى حكم واحد: حُكم على تراوغوت فون ياغوف في 21 ديسمبر 1921 بالسجن لمدة خمس سنوات في سجن عسكري، وهي العقوبة الدنيا، مع الاعتراف بظروف مخففة بسبب «حب الوطن غير الأناني». وفي جيش الرايخ (Reichswehr)، أُقيل 48 ضابطاً من مناصبهم؛ وانتهت معظم الإجراءات العسكرية بإغلاق القضية أو بالبراءة. توفي كاب (Kapp) في 12 يونيو 1922 وهو رهن الحبس الاحتياطي قبل محاكمته.

في المقابل، كان هناك 2.400 سجيناً في معسكرات في منطقة الرور وحدها ينتظرون محاكماتهم؛ وتلا ذلك عدد كبير من أحكام السجن، بعضها قاسية.

وقد تم توثيق هذا التباين في القضاء في عهد جمهورية فايمار في العديد من المرات، ويُعتبر في الأوساط البحثية أحد أسباب فقدان الثقة في دولة القانون. وما زال موضع جدل مدى تأثيره — هل كان أعراضاً لولاء قد فُقد بالفعل أم أحد أسبابه.

ما تبقى

يثبت شهر مارس 1920 أمرين نادراً ما يُفكر فيهما معاً.

أولاً: يمكن للإضراب عن العمل أن يساهم في إفشال انقلاب عسكري. وهذا ليس قاعدة عامة ولا ضمانة، ولم يكن الإضراب السبب الوحيد — لكن من المستحيل تصور سير الأحداث بدونه.

ثانياً: مثل هذا النجاح لا يحدث تغييراً من تلقاء نفسه. فقد وجد العمال، الذين دافعوا عن الجمهورية في مارس، أنفسهم في أبريل في نفس الظروف التي كانوا عليها من قبل — مع اختلاف أن بعضهم قد مات.

المصادر

- إروين كونمان، جيرهارد شولز (تحرير): انقلاب كاب-ليوتفيتز-لودندورف. وثائق، ميونيخ: أولزوغ، 2002، ISBN 3-7892-9355-5. وثيقة؛ تسلط هذه الطبعة الضوء على دور إريك لودندورف.
- يوهانس إرغر: انقلاب كاب-ليوتفيتز. مساهمة في السياسة الداخلية الألمانية 1919/1920، دوسلدورف: دروستي، 1967.

- هاينريش أوغست فينكلر: «من الثورة إلى الاستقرار. العمال والحركة العمالية في جمهورية فايمار من عام 1918 إلى عام 1924»، برلين/بون: ديتز، 1984.
- هاينريش أوغست وينكلر: «فايمار 1918-1933. تاريخ أول ديمقراطية ألمانية»، ميونيخ: بيك، 1993. (حول عدم إمكانية إثبات صحة الاقتباس المنسوب إلى سيكت، ص. 121).
- اتفاقية بيليفيلد المؤرخة في 24 مارس 1920.
- قانون الحصانة من العقوبة الصادر في 2 أغسطس 1920.
- بشأن الوضع القانوني للإضراب السياسي: المادة 9 الفقرة 3 والمادة 20 الفقرة 4 من القانون الأساسي؛ الميثاق الاجتماعي الأوروبي، المادة 6 الفقرة 4، إلى جانب قرارات عدم الامتثال الصادرة عن اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية.
- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية «همبرت وآخرون ضد ألمانيا»، رقم 59433/18 وآخرون، الدائرة الكبرى، الحكم الصادر في 14 ديسمبر 2023.

يُستشهد به كالتالي

Gewerkschaft Underdog, 1920, عندما أوقف الإضراب انقلاباً: مارس 1920, Gewerkschaft Underdog, Fassung 1.0, 07.10.2026, <https://www.gewerkschaft.berlin/ar/%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9/%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3-1920/gbu6za2t>, abgerufen am 15.10.2026.

الترخيص

CC BY-ND 4.0 — Namensnennung, keine Bearbeitung